البناء
السنة السابعة / الخميس / 6 آب 2015 / العدد 1850
Seventh year / Thursday / 6 August 2015 / Issue No. 1850

تزامن مع تصعيد لهجة الرئيس أوباما في مخاطبة الكونغرس وتركيز الهجوم على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو الذي وصف أوباما طروحاته بالطريق الأقصر لتمكين إيران من امتلاك سلاح نووي، في سلوك يعتقد متابعون للشأن الأميركي الداخلي أنه رهان على نصر على «داعش» يعزز موقع الديمقراطيين انتخابياً ويساعد في تسويق حكمة أوباما وشجاعته وتسويق قبوله للتفاهم النووي كعمل مسؤول.

في قلب السجال حول حدود الخيار التركي تواصلت مساعي طهران للتركيز على المبادرة الجديدة للحلّ السياسي في سورية، فيما المساعي لإطلاق الحلّ في اليمن تواصلت كما قال المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبشراً بنتائج قريبة لوضع صيغة تسوية تحظى برضا الجميع.

لبنانياً، برزت مؤشرات التوصل لتسوية تؤجل الانفجار الذي كان متوقعاً غداً مع الفشل في التفاهم على التعيينات العسكرية والأمنية واتجاه وزير الدفاع إلى تمديد ولاية رئيس الأركان، حيث جرى التوافق على المقترح الذي تقدّم به المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم والقائم على إقرار اقتراح قانون تقدّم به في وقت سابق نواب التيار الوطني الحر ويقضي بتمديد سنّ تقاعد الضباط ثلاث سنوات بما يجعل فرص العميد شامل روكز بتبوؤ منصب قائد الجيش مفتوحة ويتيح بقاء المسؤولين الحاليين في مراكزهم، وفي المقابل تمّ التوافق لإقرار هذا القانون على تسريع فتح الدورة الاستثنائية للمجلس النيابي، بما ينهي توترات الأزمة التي كادت تودي بالحكومة.

أوباما يدفع بالرهان ... (تتمة ص1)

رفع سنّ التقاعد حلّ لمشكلة قائد الجيش

حظيت مبادرة المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم باهتمام رئيس تكتل التغيير والإصلاح، إلا أن حل ملف التعيينات لن يكون وحيداً إنما ضمن سلة واحدة تشمل إلى تعيين قيادة ورئيس الأركان موافقة العماد ميشال عون على فتح دورة استثنائية لمجلس النواب، وعقد جلسة تشريعية لإقرار الاقتراح.

ونقل إبراهيم عن عون موافقته على التمديد للضباط لمدة 3 سنوات مشترطاً تعيين المجلس العسكري أيضاً. ولفتت مصادر التيار الوطني الحر لـ«البناء» إلى «أن رفع سن التقاعد للضباط فكرة جيدة ويمكن أن تشكل حلاً لمشكلة تعيين قائد الجيش».

وشددت مصادر مطلعة لـ«البناء» على «أن قانون تعديل قانون الدفاع لجهة رفع سن التقاعد لضباط الجيش مستبعد حالياً في ظل تعثّر فتح دورة استثنائية لمجلس النواب، ورفض تيار المستقبل للصيغة المقدمة بها في مجلس النواب، وعدم تأييد قيادة الجيش للاقتراح إذ أن بموجبه يصبح الجيش هرماً».

الإقرار يحتاج إلى جلسة استثنائية

وأكد رئيس مجلس النواب نبيه بري بحسب ما نقل عنه زواره لـ«البناء» «أن هناك اتصالات حصلت خلال الأيام الماضية، ليتبين ما إذا كان هناك إمكانية لتحريك هذا الاقتراح النائم في إدراج المجلس، ما يعني أن إقرار هذا الاقتراح يحتاج إلى جلسة تشريعية ولا تزال الاتصالات مستمرة لإحداث ثغرة في مراوحة هذا الملف، والوصول إلى صيغة ترضي الجميع».

وقال بحسب زواره: «انه لا يستطيع أن يكون متهاوناً مع إقفال المجلس النيابي، وهذا ما يفسر سلسلة المواقف التي أطلقها مؤخراً مع توضيحه انه لا يريد سجالاً ولا حملات إعلامية».

سجال خليل – كنعان

وفي سياق متصل، أكد وزير المال علي حسن خليل أن التواصل بين عين التينة والرابية لم ينقطع، لكنه استغرب في الوقت نفسه بموضوع الرواتب والأجور عدم معرفة وزراء التيار الوطني الحر مبرّرات فتح اعتمادات إضافية، فالمشروع الأول قد نوقش في مجلس الوزراء والتكتل شارك ووافق عليه وأحيل إلى المجلس النيابي في 2015/3/19، بالتالي لم يكن مرتبطاً بالأزمة المطروحة حالياً، مستغرباً «أن يكون رئيس لجنة المال النيابية النائب إبراهيم كنعان لم يعرف ما هي المبرّرات لهذا القانون الذي تمّت مناقشته في اللجنة».

في المقابل أعلن المكتب الإعلامي للنائب إبراهيم كنعان أنّ مشروع القانون الرامي إلى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة لعام 2015 وقدره 874 مليار ليرة لبنانية، لتغطية العجز في الرواتب والأجور وملحقاتها، ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، لغاية نهاية العام 2015، والمحال إلى المجلس النيابي بالمرسوم لم يتضمّن أي جداول أو تفصيلات أو تنسيب للمبلغ المطلوب، خلافاً لما أورده خليل في مؤتمره الصحافي.

وأكد المكتب أنّ لجنة المال والموازنة خلافاً لما أورده وزير المالية لم تعقد جلسات متتالية لبحث ومناقشة المشروع، إنما جلسة واحدة بتاريخ 7 أيار 2015، وتمثلت فيها وزارة المالية بمدير المالية العام، وقد قرّرت اللجنة في حينه تأجيل البحث في مشروع القانون المذكور إلى حين ورود التفصيلات والجداول المطلوبة، أو إحالة مشروع الموازنة العامة لعام 2015 إلى المجلس النيابي، لتبيان تفاصيل الأرقام المطلوبة وما إذا كانت هذه المبالغ واردة في مشروع الموازنة، أم هي تشكل إضافة عليها.

«مسرحية مقبل بإخراج غير موفق»

في غضون ذلك، ومع تراكم الملفات العالقة والاستحقاقات الداهمة عقد مجلس الوزراء جلسة عادية أمس برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام وتم البحث خلالها في ملفي النفايات والتعيينات من دون أن يتوصل المجتمعون إلى أي حل في الملفين.

وأكدت مصادر وزارية لـ«البناء» أن وزير الدفاع سمير مقبل عرض قضية التعيينات الأمنية وطرح بعض الأسماء المؤهلة لقيادة الجيش (مارون حتي، ألبير كرم، فرنسوا شاهين، شامل روكز، ريشارد حلو وكلود حايك) ولرئاسة الأركان (حاتم ملاك، مروان حلاوي، دريد زهر الدين، أمين أبو مجاهد وغسان عبد الصمد)، ولمجلس الدفاع الوطني (فاضل طليس، عصام عبدالله، طارق بلطجي وعامر الحسن) للتصويت عليها، إلا أنّ وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله عارضوا التعيين بهذه الطريقة واعتبروا ذلك «تهريبة» وفضلوا تأجيل البت بهذا الموضوع إفساحاً في المجال أمام مشاورات جديدة طالما أنّ هناك مساعي تبذل لحلّ يشمل تسوية سياسية كاملة حول عمل الحكومة ومجلس النواب والتعيينات الأمنية وطلبوا وقتاً إضافياً.

وقال وزير الخارجية جبران باسيل مدعوماً بوزير الدولة لشؤون مجلس النواب محمد فنيش إنّ طرح الأسماء من دون توافق سياسي كمقدمة للتمديد المخالف للقانون. وقال وزير التربية الياس بو صعب إنّ ما جرى هو مسرحية بإخراج غير موفق.

وحذر رئيس الحكومة خلال الجلسة من أنّ هناك قضايا مالية واقتصادية ومعيشية ملحة يجب إقرارها في مجلسي الوزراء والنواب وتدرّ أموالاً كثيرة على الخزينة، كالهبات والقروض وسلسلة الرتب والرواتب ولا يجوز تأجيلها وعدم البحث بها وإقرارها.

وأكدت مصادر رئيس الحكومة لـ«البناء» أنّ الرئيس سلام يريد إجراء التعيين في المناصب الأمنية، ولكن إذا لم ينجح مجلس الوزراء في التعيين فهو يؤيد إصدار وزير الدفاع مرسوماً بتأجيل التسريح».

وقال وزير الثقافة روني عريجي: «إنّ تيار المرده مع التعيين ولكن إذا تعذر فهو يقف ضدّ الفراغ».

الشركات الأجنبية غير جاهزة

وعلمت «البناء» أنّ ملف النفايات استغرق الوقت الأكبر خلال الجلسة وطغى على مداخلات الوزراء. وعرض وزير البيئة محمد المشنوق كل الخيارات التي طرحت في اللجنة الوزارية المصغّرة من تصدير النفايات إلى الخارج وأنّ شركات رومانية عرضت وضع خبراتها في تصرف الدولة اللبنانية لمعالجة النفايات لتوظف في دول أوروبية لإنتاج الطاقة والكهرباء. وتحدث المشنوق عن طرح إنشاء محارق، وخيارات أخرى موقتة ومرحلية لمعالجة الأزمة». كذلك طرح وزيرا الزراعة والصحة أكرم شهيب ووائل أبو فاعور خيار الطمر في منطقة ملوثة في البحر. وأمام ذلك طلب رئيس الحكومة مهلة يومين أو ثلاثة من الوزراء لتتبلور الحلول للأزمة.

في المقابل تحدثت مصادر وزارية لـ«البناء» عن أن خيار الشحن للنفايات غير جدي والشركات الأجنبية غير جاهزة لهذه العملية، كما أن المعايير التي يجب أن تتوافر لتتم العملية لا تنطبق في لبنان.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس في حديث إلى «البناء» أن اللجنة الوزارية المولجة البحث في ملف النفايات ستجتمع خلال يومين أو ثلاثة أيام كما وعد الرئيس سلام، لبحث هذا الملف واتخاذ قرار لحل الأزمة.

وأشار درباس إلى أنه لم يتمّ بحث آلية عمل الحكومة خلال الجلسة، مشيراً إلى «أنّ هذا الأمر أصبح ثانوياً بعد الجمود والشلل الذي أصاب الحكومة، فهناك استحقاق الرواتب والأجور في أيلول، وهناك 743 مليون دولار هبات وملياران دولار قروض وغيرها من الاستحقاقات الداهمة وحتى لم يستطع المجلس تعيين محام لدعوى دولية أقامتها شركة طيران على الدولة».

حوار عين التينة ينتقل إلى الملفات الحياتية

إلى ذلك، انتقل حوار عين التينة أمس من العمل على تخفيف الاحتقان والتشنج المذهبي إلى الاهتمام بالملفات الحياتية. وعقدت جلسة الحوار السادسة عشرة بين حزب الله وتيار المستقبل مساء في مقرّ الرئاسة الثانية في عين التينة بحضور المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل، والوزير حسين الحاج حسن، والنائب حسن فضل الله عن حزب الله، ومدير مكتب الرئيس سعد الحريري السيد نادر الحريري والوزير نهاد المشنوق والنائب سمير الجسر عن تيار المستقبل. كما حضر الجلسة الوزير علي حسن خليل.

وناقش المجتمعون مقترحات للمخارج المتداولة للأزمة السياسية التي تمر بها البلاد، لاسيما التعيينات العسكرية والأمنية وعدد من الملفات الحياتية التي تهم المواطنين. وشدد المجتمعون على أهمية عمل المؤسسات، وتوافقوا على أهمية المحافظة على الحكومة والأمن في لبنان.

إقفال باب الترشيح لنقابة المحررين على 32

أقفل عند الساعة الثالثة بعد ظهر أمس باب الترشيح لعضوية مجلس نقابة المحررين، وبلغ عدد المرشحين وفق بيان للنقابة 32، هم بحسب ورود ترشيحاتهم، الزملاء: مارك بخعازي، منير نجار، نبيل حرب، داود رمال، حبيب شلوق، نافذ قواص، انطوان شدياق، كمال فضل الله، واصف عواضة، علي حمود، سعيد ناصر الدين، جوزف القصيفي، مي أبي عقل، جورج شاهين، سكارليت حداد، رمزي منصور، جورج بكاسيني، نجم الهاشم، جورج برباري، ميشال توما، غسان ريفي، يونس السيد، أحمد عبد الخالق عز الدين، مي سرياه شهاب، رولا موفق، رمزي عبد الخالق، إلياس عون، علي يوسف، معتز ميداني، ربيكا أبو ناضر، يوسف دياب، غدير سعاده.

الى ذلك، أنجزت النقابة الجدول الانتخابي للزملاء للاقتراع بموجبه، وهو يشمل الذين سددوا اشتراكاتهم وبلغ عددهم 561 زميلاً، وذلك وفقاً لأحكام النظام الداخلي للنقابة.

وحضت النقابة في بيانها «الزملاء المسجلين على الجدول الانتخابي المشاركة بكثافة في انتخابات مجلس جديد لنقابة المحررين الأربعاء 12 آب 2015 في قصر الأونيسكو من التاسعة صباحاً إلى الخامسة بعد الظهر»، مؤكدة «الحرص على استقلاليتها واحترام الخيارات الديموقراطية للمنتسبين إليها على الرغم من الحملات المغرضة والجائرة التي تتعرض لها من دون مسوغات قانونية أو منطقية مقنعة»، مستغربة «هذه الغيرة المفتعلة قبل أسبوع من الانتخابات وبعد مضي ما يقارب الثلاثة أشهر على توجيه الدعوة إلى الانتخابات».

وأكدت أن «الباب مفتوح أمام المنافسة الديموقراطية المشروعة وليفز من يفز، وأن المحررين ليسوا قاصرين وهم يحسنون الخيار»، معبرة أن «ما يقوم به البعض من تشكيك يصب في خانة المحاولات الجارية لضرب استقلالية النقابة».

التخلي الدولي ... (تتمة ص1)

ويمكن من خلال حوار معها أو مع أجزاء في داخلها أن تصبح تنظيماً إسلامياً معتدلاً صالحاً للمشاركة في عملية الحلّ السياسي السوري.

وتؤكد المعلومات أن الموقف الدولي المتحرك لإرساء مبادرات لحلّ أزمات المنطقة وضرب الإرهاب، أصبح الآن حازماً تجاه اعتبار «داعش» و«النصرة» وجملة فصائل إسلامية أخرى (أحرار الشام وغيرها) بمثابة جزء من الفضاء الإرهابي المنتمي إلى الجيل الجديد من «القاعدة»، وأنّ المطلوب استئصالهم بالتعاون مع الحكومة السورية.

ثانياً: يأتي هذا التطور كنتيجة لتقدّم مسار الاعتراف الدولي والإقليمي بأنه لا حلّ في سورية من دون دعم الدولة السورية وجيشها برئاسة الرئيس بشار الأسد في حربها ضدّ الإرهاب... وأنّ هذا الخيار يترك نتائج مفيدة على تحصين الأمن الإقليمي والدولي.

التوجه الجديد ولبنان

السؤال الذي يطرح نفسه إزاء تطوّر غسل المجتمع الدولي يديه من فكرة تلميع «النصرة»، هو ماذا ستكون انعكاساته على مستوى الجزئية اللبنانية، لجهة تأثيراته على وضع المراهنين على «النصرة» وفي طليعتهم النائب وليد جنبلاط؟!

تفيد بعض الإجابات عن هذا السؤال أن وليد «بك» يبحث في إزاء هذا التطور تزخيم وتسريع عملية نقل الزعامة منه إلى نجله تيمور، وذلك تحت تبرير أن الابن لا يتحمّل وزر أخطاء رهانات الأب.

والأهمّ من ذلك تؤكد هذه المعلومات أنه خلال الأيام الماضية تلقت أكثر من شخصية سياسية لبنانية نصائح من جهات خارجية كانت تشجعها على التحرك لدعم جهد المعارضات الإسلامية في سورية، بضرورة أن تقوم بالتدريج بوقف علاقاتها بـ«النصرة» وبتنظيمات متطرفة أخرى لأنّ الموقف الدولي في طريقه إلى إعلان حرب إقليمية ودولية عليها.

وتؤكد هذه المصادر أن التغيّر الذي أخذ طريقه إلى التنفيذ من «النصرة» ستكون له ترجمته أيضاً على جبهة عرسال البلدة والجرد، وذلك لمصلحة إنضاج قرار إخراج «النصرة» منهما.

يوسف المصري

حرب وجود في ... (تتمة ص1)

عليها عند لحظات أذان مغرب يوم الأربعاء، وهذه المعركة كانت وجهاً لوجه مع فصيل «أحرار الشام».

2 – المحور الجنوبي عند محطة زيزون الحرارية وقرية الفريكة، وكانت المحطة والفريكة موضع تبادل في السيطرة طيلة النهار وفي ساعات الظهر انسحب منها الجيش السوري وبدأ هجوماً قوياً في المساء لاستعادتها.

3 – محور فورو البحصة على تخوم جورين والذي شهد سيطرة الفصائل التكفيرية على فورو والبحصة في ساعات النهار، وفي المساء كان الجيش السوري يتقدم في البحصة عند كتابة هذا المقال.

وتعتبر معركة سهل وجودية للطرفين، فهذه المنطقة مفصلية بين حماة– إدلب– الساحل، لذلك فإن الجيش السوري معني بعدم وصول الجماعات التكفيرية إليها لخطرها على الساحل وعلى المنطقة الوسطى. وتمتد جبهة سهل الغاب بطول 60 كلم من جسر الشغور حتى قلعة المضيق، وهذا السهل عند قريتي التريسمة وسلحب يفتح على خط حماة حلفايا من جهة شمال غربي مدينة حماة التي يعتبر «جيش الفتح» أن الوصول إليها يفتح أمامه المنطقة الوسطى باتجاه دمشق. ولا شك أن معركة سهل الغاب ستكون الأشرس في الحرب السورية، وتعتبرها الجماعات المسلحة التكفيرية مسألة حياة لها، خصوصاً أن الخلافات والصراعات بين «النصرة» و«أحرار الشام» و«جند الأقصى» المكونات الأساس في «الفتح» تنذر بحرب دامية بينها، لذلك فإن فتح جبهة سهل الغاب سيؤجل هذا التفتت فضلاً عن أن الأفق السياسي أمام هذه المجموعات أصبح معدوماً في الشمال بعد القرار الأميركي بقصف «جبهة النصرة» المكوّن الأساس لـ«جيش الفتح»، لذلك فإن هناك من قيادة «النصرة» و«أحرار الشام» من يرى في معركة سهل الغاب مفتاح نجاة سياسياً على الأقل في هذه الفترة.

نضال حمادة

خلاصة التفاهم ... (تتمة ص1)

والتمييز بين تبني أطراف يمنية وسورية ودعمها وبين الوقوع في فخ الرهان على الإرهاب والتطرف، بالتالي تدمير فكرة الدولة بقوة الكيد السياسي والكراهية والحقد وضيق الأفق والحسابات الصغيرة للمكاسب.

– جاء التفاهم النووي مع إيران إيذاناً أميركياً بالانطلاق في تنفيذ هذه الخلاصة الاستراتيجية، حيث لا تزال الخلافات حول كيفية الجمع بين معادلة الحرب على الإرهاب ومعادلة حماية فكرة الدولة، كحصيلة مجمع عليها للأهداف والوسائل، لكن الصراع على الكيفيات التي يتحقق عبرها هذا الهدف لا تزال موضع أخذ وردّ، خصوصاً في سورية واليمن، حيث الأمر لم يعد في النقاش على موقع الرئيس السوري بشار الأسد ولا حول موقع التيار الحوثي، فالتسليم تامّ بكون لا دولة موحدة وقوية في سورية بلا جيش قويّ، ولا نصر على الإرهاب بلا جيش سوري قوي، ولا جيش قوي في سورية بلا الأسد، كما التسليم قائم على أن لا وحدة لليمن ولا دولة قوية ولا فرص لإضعاف «القاعدة» من دون دور محوري للحوثيين في بناء هذه الدولة وحضانة جيشها، لكن الخلاف على الحجم والدور اللذين يفترض أن تتسع لهما بنية الدولة في سورية واليمن لاستيعاب المكونات والقوى التي تحتضنها السعودية وتركيا والتي يتداخل الكثير منها مع تنظيم «القاعدة» ومتفرّعاته، كما تقول التجربة مع «جبهة النصرة» التي انتهت بالتمسك بكونها الفرع الرسمي لتنظيم «القاعدة»، ومؤخراً مع تنظيم «أحرار الشام» الذي أصدر نعياً للملا عمر اعتبره معلماً وزعيماً وحكيماً وقائداً، بالتالي ماهية وحجم القوى التي ينطبق عليها معيار البعد عن الفكر المتطرف والتنظيمات الإرهابية، وكيف سيُتاح لمشاريع التسويات السياسية أن تكون مقبولة من الرئيس بشار الأسد والحوثيين إذا راعت معايير استبعاد المتطرفين والمرتبطين بـ«القاعدة» وتبيّن أنها تتوجه فقط نحو واجهات إعلامية لا تصمد أمام أول استحقاق انتخابي مهما كانت معاييره صارمة، لكنها تتضمّن منح هذه الواجهات مواقع لا تنسجم مع أحجامها الحقيقية في المجتمع ولا دورها المفترض في الحرب على الإرهاب.

– هذا هو جوهر ما تسعى الاتصالات الروسية الإيرانية الأميركية لبلورة جواب عليه عبر الحوار مع كلّ من السعودية وسورية وتركيا والحوثيين، وفي هذا الإطار تقدّم إيران مبادرتها حول سورية التي يشكل جوهرها، اللجوء إلى الانتخابات النيابية الشفافة بمعايير ورقابة دولية بمثابة استفتاء تعتمد نتائجه، سواء في ما يخص الرئاسة أو في ما يخص الحكومة المقبلة، ولكن خصوصاً ما يخص إلغاء كل الإجراءات العدائية والعقوبات وخطوات المقاطعة التي تمّت بحق سورية.

– أمام مخاطر أن يكون عبور حدود سايكس ـ بيكو متاحاً فقط لـ«داعش»، وأمام مخاطر تقسيم ما قسمته خطوط سايكس ـ بيكو، صارت الخطوط التي رسمها المستعمر الفرنسي والبريطاني إطاراً يجب التمسك به لردّ الاعتبار لفكرة الدولة الوطنية الدستورية، بينما يبدو العبور المعاكس للحدود من قوى المقاومة رداً دفاعياً سيتحوّل إلى رصيد محكوم بسقف المواجهة مع «إسرائيل» ومستقبلها وليس تدمير حدود الكيانات.

ناصر قنديل

علي الدوابشة يرفع ... (تتمة ص1)

كذلك فإنّ سقوط زهاء خمسمئة طفل فلسطيني في حرب غزة الأخيرة نتيجة القصف «الإسرائيلي» المباشر للبيوت والمدارس والمستشفيات لم يدفع تل أبيب للاعتذار وإنما لتبرير قتلهم تحت ذرائع مختلفة، بينما المجتمع الدولي يحصر ردّ فعله على جريمة القتل الجماعي للأطفال الفلسطينيين بالتعليقات الإعلامية السطحية.

وعندما تشارك منظمات شعبية صهيونية السلطات «الإسرائيلية» في ارتكاب الجرائم الهستيرية ضدّ أطفال فلسطين فهي لا تخشى غضب هذه السلطات وإنما هي تستشعر بحماية هذه السلطات ورعايتها المعنوية لهذه الجرائم، سواء عن طريق قوى الأمن الرسمية التي ترافق الاعتداء وتحيط به، أو عبر طريق الأجهزة القضائية التي تغضّ الطرف عن كل ما يصيب الفلسطينيين من غبن واضطهاد. ولكلّ ذلك لا يجوز التوقف عند اعتذارات الشخصيات السياسية الصهيونية التي تحاول بكلماتها الملتبسة تغطية جريمة متمادية. وعندما يذرف بنيامين نتنياهو دموع التماسيح أمام عائلة الرضيع الشهيد علي سعد الدوابشة الملقية في المستشفيات فإنّ ذلك لا يعفيه من المسؤولية السياسية والقانونية تجاه جريمة لا تسقط بمرور الزمن، وتتكرّر كلّ فترة تحت أشكال مختلفة، ولكن دائماً على خلفية النظرية العنصرية التي تمجّد التفوّق العرقي وتبرّر الإبادة الجماعية كما حصل سابقاً في كفر قاسم أو قانا أو غزة على سبيل المثال لا الحصر.

ولكلّ ذلك أيضاً ليس مقبولاً من الطرف الفلسطيني، المكتوي على مدى قرن من الممارسات الصهيونية اللاإنسانية، أن يتراجع عن طرح الجريمة، التي طاولت الرضيع علي الدوابشة وأهله، أمام محكمة الجنايات الدولية من ضمن ملف متكامل يضمّ الجرائم المماثلة، ليضع هذه المحكمة أمام مسؤولياتها على عكس ما كان يحدث سابقاً عندما كانت أطراف عربية ودولية تتنصّل من التزاماتها تجاه القضية الفلسطينية متذرّعة بامتناع الطرف الفلسطيني عن تقديم الشكوى إلى المرجعية الدولية المعنية خوفاً من أو ممالأة للأميركي الحريص على إخراج تل أبيب من دائرة الإدانة وما يترتب عنها من عقوبات وروادع، والمهتمّ في الوقت نفسه بإخراج الأطراف العربية والدولية الحليفة من دائرة الإحراج وما يترتب عنها من اهتزاز لصورتها أمام شعوبها والمؤسسات القانونية الدولية التي تدّعي احترامها.

أما الأمر الآخر الذي ينبغي أن يترافق مع تقديم الدعوى أمام محكمة الجنايات الدولية فهو إطلاق الدعوة مرة أخرى للالتزام بمقرّرات القمم العربية، سواء لجهة إحياء المقاطعة الاقتصادية العربية للاقتصاد الصهيوني، أو لجهة دفع المستحقات المالية المتراكمة لمصلحة المؤسسات الفلسطينية.

فالمقاطعة تحاصر تل أبيب وتشدّ أزر المؤسسات الأجنبية العديدة التي ترفض استيراد السلع «الإسرائيلية». أما دفع المستحقات فيفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، ويحرّره من الابتزاز الأميركي والغربي، ويعيد الاعتبار في الوقت نفسه إلى تواقيع الرؤساء والملوك والأمراء الذين طالما وعدوا الأقصى والقدس وغزة بتقديم المساعدات السخية.

وبعد، لقد رفع علي سعد الدوابشة قضية شعبه إلى المحكمة الدولية فلا يجوز لأحد بعد احتراقه أن يسحب الدعوى التي وقعها باسمه وباسم أترابه الذين قضوا بالنيران «الإسرائيلية».

بشارة مرهج

مقاربات التسويات السياسية ... (تتمة ص1)

على جبهات القتال خصوصاً في سورية وليس بعيداً عن العراق واليمن، أن المنطقة تتحرك للخروج من مرحلة كانت النار والمواجهات الميدانية فيها وسيلة المعتدي لفرض القرار والسيطرة، إلى مرحلة الإقرار الضمني بالعجز عن ذلك وتحول وظيفة النار الآن إلى الضغط ومواكبة المتفاوضين الباحثين عن حلول سلمية للأزمات القائمة. فنحن في واقع الحال أمام وظيفة جديدة للمواجهات الميدانية والنارية تتمثل في تمكين الأطراف التي اقتنعت وتتحضر التفاوض بحثاً عن حلول سياسية لتلك الأزمات، تمكينها من امتلاك أوراق قوة تفاوضية تمكنها من انتزاع ما تراه من مصالح وحقوق لها، لأن المفاوضات كما هو معروف مكان صرف وترجمة الواقع الميداني بنصوص عبارات تكرسه.

وفي هذا السياق ومع ابتعاد فرص الحسم العسكري لأي من الأزمات القائمة، وبعد فشل الإرهاب الذي توسلته أميركا في سياق اعتمادها لاستراتيجية الحرب الناعمة، فشله في تحقيق أهداف المشروع الصهيوأميركي، وبعد امتلاك محور المقاومة وحلفاؤه لعناصر قوة مضافة نتيجة حل المسألة النووية الإيرانية، وتقدم مجموعة البريكس في المواجهة في شكل يفقد أميركا بعضاً من أوراق قوتها والتي كان آخرها ورقة القضاء الجنائي الدولي الذي عطل بالفيتو الروسي في مجلس الأمن، بعد كل ذلك نجد أن من برمج ونظم العدوان على الشعوب وشن الحروب المتعددة العناوين والصيغ والأساليب بات يدرك وعلى رأسه أميركا أن سلوك الحوار والتفاوض هو السبيل الممكن لحل الأزمات القائمة وهو بذلك يلاقي المتضررين الأساسيين من تلك الحروب العدوانية بدءاً من سورية التي عملت منذ الأيام الأولى للعدوان عليها، من أجل حل سياسي يخمد النار فيها، ويحفظ لشعبها حقوقه وكرامته واستقلاله.

فالمرحلة إذن في توصيفها الرئيسي الجذري الآن هي مرحلة تهيئة البيئة للحلول السياسية بعد قناعة المعتدين بعجزهم عن تحقيق أهدافهم بالوسائل العسكرية، وقناعتهم أن وسائلهم الإرهابية تلك باتت تشكل خطراً عليهم بعد فشلهم في تنفيذ مآربهم. وإذا تذكرنا بأن مقومات منظومة العدوان على سورية والمنطقة تتمثل في شكل أساسي بأميركا وبعض أوروبا الغربية والمثلث الإقليمي السعودي القطري التركي، وأن مقومات منظومات الدفاع تتمثل في شكل أساس بمحور المقاومة ومن اقترب منه أو حاكى سياسته ومواقفه خصوصاً في العراق واليمن نستطيع أن نرسم خريطة ما ينتظر المنطقة في الأشهر الستة المقبلة ومواقف هؤلاء عبر دراسة واقعية تحليلية تقودنا إلى توصيف الحال وتحديد الضوابط كما يلي:

1 ـ بات الإرهاب معضلة الجميع وأن على من يعول عليه أن يتوقف عن استعماله. حقيقة سيجبر على الاعتراف بها من ابتدع الإرهاب واستثمر فيه منذ اللحظات الأولى للعدوان ولن يجدي أميركا نفعاً التلاعب على الألفاظ وتحريف المعاني والمصطلحات واستعمال عبارات المعارضة المسلحة المعتدلة وسواها والتلويح باستعدادها لتأمين الغطاء الجوي لحمايتها. فأميركا تعلم بأن سورية التي صمدت طيلة سنوات قاربت الخمس لن تتقبل هي ولا محورها وحلفاؤها فكرة منع الجيش العربي السوري من ملاحقة الإرهابيين تحت أي عنوان عملوا، بمن فيهم الإرهابيون الذين دربتهم أميركا وتريد أن تتخذهم على مشارف مرحلة البحث عن الحل السياسي ورقة تفاوضية.

2 ـ إن الحل السياسي المقبول والقابل للحياة هو الحل الذي يحترم إرادة الشعب، لا الحل الذي يفرض عنوة عليه بما يؤمن مصالح العدوان. وإن القوى المدافعة عن وجودها ومصالحها والتي قدمت في معرض ذلك أغلى وأهم التضحيات، لن تكون مستعدة للتنازل على طاولة التفاوض عما عجز الخصم عن انتزاعه في الميدان. بالتالي إذا خيرت بين التفريط بالحقوق والسيادة الشعبية أو الاستمرار في القتال في الميدان فإنها حتماً ستختار الثاني وهي تعلم أن الوقت ليس لمصلحة المعتدين.

3 ـ إن الحلول السياسية تصنعها الشعوب لنفسها، ويكون دور الخارج المساعدة في تهيئة البيئة وإنضاج المحاولة، بالتالي فإن المبادرات التي تطلق من هذا الطرف أو ذاك هي خريطة طريق يسلكها ممثلو الشعب للوصول إلى الحل ولا تكون قرارات وقدراً يفرض عليهم ويتجاوز إرادتهم.

على ضوء هذه المبادئ الضوابط، ينظر ويتم التعامل مع المواقف الأخيرة التي صدرت عن أعضاء منظومة العدوان وعناصر منظومة الدفاع، وعليه لن يكون لتركيا أو أي أحد آخر كذلك الحق بإقامة منطقة حظر جوي أو منطقة آمنة في سورية، وكذلك ليس لأميركا أي حق في مواجهة الجيش العربي السوري حماية للمرتزقة والإرهابيين الذين دربتهم، كما لن يكون للسعودية أي حق في احتلال عدن عبر ميليشيا ومرتزقة جاءت بها وأنزلتها هناك... كل ذلك وما يشبهه من تصرفات سيكون مرفوضاً ويشكل عدواناً غير معترف بمفاعليه وقد ينظر إلى التلويح به على أساس أنه محاولة لامتلاك أوراق تفاوضية لن ترقى إلى التنفيذ العملي.

فهناك حقيقة ثابتة يجب التعامل على أساسها أن عدوان المشروع الصهيوأميركي على المنطقة فشل وأن هناك منطقة جديدة تولد لن يكون الأميركي وأتباعه أسيادها بأن هناك عنصراً جديداً فرض نفسه فيها هو محور المقاومة الذي سعى منذ تكوينه لإقامة شرق أوسط لأهله في مواجهة مشروع أجنبي يريد إقامة شرق أوسط صهيوأميركي، وعلى أساس هذه الحقيقة ستكون الحلول السياسة المرتقبة والتي بدئ تلمس الطرق إليها، وهي على رغم أنها ما زالت بعيدة، فإن المرحلة الانتقالية التي ستفضي إليها بدأت فعلاً، ولذا تحولت وظيفة النار من نار للحسم في الميدان إلى نار في خدمة المتفاوضين، وكل قول آخر سيكون بمثابة غش للذات قبل خداع الآخرين.

العميد د. أمين محمد حطيط

إعلانات رسمية

صادر عن أمانة السجل العقاري
في بعلبك الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي لموكله أحمد حسن ناصر الدين سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 3217 الهرمل للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون في بعلبك الهرمل
مايا شريف

من أمانة السجل العقاري
في بعلبك – الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي بصفته مفوضا بعقد البيع سند تمليك بدل ضائع بحصة مفوضه حسن علي ناصر الدين بالعقار 3066 قسم 3 الهرمل
للمعترض المراجعة خلال 15 يوما
أمين السجل العقاري المعاون في بعلبك الهرمل
مايا شريف

صادر عن أمانة السجل العقاري
في بعلبك الهرمل
طلب عبد الناصر عبد الغني الساحلي بوكالته عن حسن علي الجوهري لمورثه علي مصطفى الجوهري سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2809 الهرمل
للمعترض المراجعة خلال 15 يوما
أمين السجل العقاري المعاون في بعلبك الهرمل
مايا شريف

إعلان
كهرباء لبنان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد استقصاء الاسعار لشراء مواد للتنظيفات في المبنى المركزي، موضوع استقصاء الاسعار رقم ث4د/8355 تاريخ 2015/6/29، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2015/8/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 صباحاً.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستقصاء الاسعار المذكور أعلاه الحصول على نسخة مجاناً من دفتر الشروط من مصلحة الديوان– امانة السر– الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان– طريق النهر.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان– طريق النهر– الطابق «12»– المبنى المركزي.
بيروت في 2015/8/3
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس جان شكرالله
التكليف
1490

اعلان
وزارة الزراعة
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية
دعوة
تعيد مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية إجراء مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم تقديم سيارات مختلفة لزوم المصلحة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية– رياق– البقاع
الزمان: الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس الواقع بتاريخ 2015/9/3 فعلى من يهمه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة الزراعية– رياق– البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار– جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن أوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون ألف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة باليد لإدارة مصلحة الأبحاث العلمية في محطة تل العمارة– رياق– البقاع خلال الدوام الرسمي على أن تصل العروض قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ إجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 1 آب 2015
رئيس مجلس الإدارة– المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف
1486

اعلان 2/26
وزارة الزراعة
تعلن وزارة الزراعة– المديرية العامة للزراعة– عن إجراء استدراج عروض لتلزيم صيانة مبنى مركز أحراج شتورا لعام 2015، وذلك في مبناها ال